الجنوبية تدخل الجيش لتشريد سكان الحي النازحين من الريف بعد افتكاك اراضيهم . وقتل ٢٠ مواطنا رميا بالرصاص لانهم رفضوا ترك بيوتهم دون تعويض .

ـ وفي الهوارية في ديسمبر ١٩٧٠ حدث صدام بين المواطنين الذين تمسكوا بأرضهم المغتصبة من طرف ملاكي الارض الاقطاعيين ، والجيش واسفر عن عشرة بين قتلى وجرحى .

وعلى كل حال فهم في موقفهم هذا مخلصون لخطهم السياسي ، ودعايتهم المسمومة الرامية دوما لتهدئة حرب الطبقات وسعيهم الذليل للحفاظ على هدنة بين الطبقات المستغلة والمستغلة وتمييع التناقضات الرئيسية وتمويه الحد الفاصل بين الجماهير المستغلة واعدائها الرجعيين ، عملاء الامبريالية العالمية وعلى راسها الامبريالية الاميركية والفرنسية .

ولننظر فهل كان من الممكن ان يكون الاصلاح الزراعي في الفترة المحددة التي اعلن فيها « خطوة الى الامام » في

صيف الاعداء في تونس: الامبريالية والتحالف الاقطاعي الكمبرادوري البيروقراطي المقيت

لقد جاءت نتائج ما اسماه الحكم الرجعي في تونس بالاصلاح الزراعي والتي كانت ابرزها :

١ ـ تقوية وتدعيم النفوذ الاقتصادي للبرجوازية الكمبرادورية وطبقة الاقطاع اللتين تشكلان ذنب الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية في تونس .

٢ بعث الروح في الجهاز الاداري الموروث عن الاستعمار وتدعيم النفوذ الاقتصادي لعناصر البيروقراطية العتيقة كاحتياط تلجا اليه الامبريالية وعلى راسها الامبريالية الاميركية والفرنسية ، لحماية مصالحها في حالة عجز الطبقات الرجعية الكلاسيكية (الاقطاع والكمبرادور) عن حمايتها .

٣ ـ تغلغل رأس المال الاجنبي الذي حقق انتصارا كبيرا بلغ ذروته عندما منحته الحكومة التونسية امتيازات خاصة وتسهيلات جمركية وضمانا كاملا لنقل الارباح خارج البلاد ، بسنهسا قانون افريل ١٩٧٢ المشؤوم الذي جعل بلدنا عرضة للنهب الاستعماري الجديد والامبريالي الفاحش ، ومرتعا للرساميل الاجنبية ، والذي ضاعف من استغلال الجماهير الشعبية التي صاعدت بشكل ملحوظ نضالها ضد هذه الطبقات الذيلية العميلة .

جاءت كل هذه النتائج صفعة قوية في وجه اولئك الذين كانوا حتى ١٩٦٩ يطلون بدون خجل بان الاصلاح الزراعي الجاري ، ليس من النوع الذي يطرحه الشيوعيون. لكن هذا لا يعني رفضه او معارضته بل بالعكس، فان على الشيوعيين دعمه والمساهمة في انجاحه .

وقد وضع موقفهم هذا ، حدا فاصلا بينهم وبين الجماهير الشعبية التي عبرت بحسها العفوي ، ومنذ البداية بكل الوسائل عن رفضها لهذا المخطط الامبريالي :

ـ ففي مساكن وبتاريخ ٦٤/٢/١٥ تصدى الجيش للمواطنين الذين تظاهروا امام المعتمدية احتجاجا على ادماجهم قهرا في التعاضديات البيروقراطية .

ـ وفي برج علي الرائس في ١٩٦٥ بضاحية تونس

سياسة الطبقات الحاكمة ؟ وما هي الاهداف التي كانت ترمي الامبريالية والطبقات الرجعية المحلية لتحقيقها من خلال هذا الاصلاح ؟

لماذا الاصلاح الزراعي ؟

لقد كانت القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الحاكمة في تونس في بداية الستينات هاته الطبقات المتكونة من :

● البرجوازية الكمبرادورية : وهي الفئة العليا من البرجوازية ، وتشمل التجار الوسطاء واصحاب المصارف والمرابين وجزءا من البرجوازية الصناعية . وهي مرتبطة بشكل وثيق بالراسماليين الاجانب والاقطاعيين المحليين (نظرا لان هذه الطبقة قد تكونت من كبار « ملوك الزياتين» وكبار الاقطاعيين الذين اتجهوا الى الميدان التجاري المرتبط بالاسواق الخارجية ، اولا ، ومن الفئة البيروقراطية العليا (اعضاء البرلمان والحزب والوزراء) ثانيا) .وهي رغم ضعفها العددي تتمتع بسلطة اقتصادية كبيرة .

● طبقة الاقطاع التي ما زالت تلجأ الى طرق استغلال ما قبل ـ اقطاعية . ففي بداية الستينات كانت منتشرة بشكل كبير نسبيا عقود استغلال للارض يجني من ورائها مالك الارض ارباحا خيالية بشكل : ربع ـ مواد وربع ـ عمل وهما يميزان الاول المرحلة الاولى من تطور الاقطاع والثاني مرحلة وسطية من تطوره . فقد كان هناك :

ـ عقد المغارسة : وهو عقد يمنح بمقتضاه الاقطاعي للفلاح قطعة ارض لتشجيرها ، ليقسم المنتوج بالتساوي بينهما متى اصبحت تعطي ثمارا . ومن الواضح ان هذا العقد يدر على المالك ارباحا بشكل ربع ـ مواد .

ـ عقد الخماسة : وهو عقد يمنح فيه المالك للفلاح الارض والبذار ووسائل الانتاج ويأخذ ٤/٥ المحصول، ويأخذ الفلاح خمسه .

كما توجد اشكال عديدة اخرى من عقود استغلال الارض تميز المرحلة الاقطاعية .

كما كانت توجد نسبة كبيرة من الاراضي المشتركة بين افراد قبيلة واحدة او عرش واحد . والاراضي المشتركة هي في الواقع ، من بقايا العصر الما قبل ـ اقطاعي . ولعل بقاءها جنبا الى جنب مع العلاقات الاقطاعية ، التي هي نفي لها ، يفسر بارادة القبائل في الحفاظ عليها كرمز لتعاون افرادها ووحدتهم في صد هجوم قبيلة اخرى معادية او غزو اجنبي .

وقد كان من اهداف الاصلاح الزراعي ، القضاء على هذه الملكيات المشتركة . او بالتحديد تسليمها لاقطاعي القبيلة .

قلت ، اذا كانت القاعدة الاقتصادية لهذه الطبقات الحاكمة هشة نسبيا لا تكاد تصمد امام نضالات الجماهير التي سرعان ما فهمت نوع الاستقلال الذي حدثوها عنه .

وقد زاد من ازمة النظام في بداية الستينات اجراء فرنسا المفاجيء والقاضي بقطع الاعانة المالية التي تمثل ١٥٪ من المنتوج الداخلي الخام ، ومغادرة ١٢٠٠٠ من كوادرها لتونس . وجاء هذا الاجراء بعد سياسة التقارب مع الامبريالية الاميركية التي سلكها الحكم في بداية الستينات.

وقد زاد من احتدام ازمة النظام ايضا نجاح ثورة الجزائر واشعاع عمليات التحويل الاجتماعي في مصر والجزائر الامر الذي خلق نوعا من الكماشة تحيط بتونس ، وهدد باتصال الفكر الثوري في تونس بالفكر والارادة الثورية في المنطقة .

وقد كانت الطبقة العاملة وخاصة طبقة الفلاحين الفقراء والمتوسطين ، هي الطبقات المتضررة من سياسة هذا الحكم ، والدافعة لثمن ازمته بشكل ضرائب . وبالتالي فان اعلان اصلاح زراعي في الريف ، يطرح شعارات تغذيها روائح الدمغجة المضللة مثل **« منح الاراضي للفقراء »** ، و **« اعادة توزيع الاراضي »** من شأنه تخفيف حدة الصراع الطبقي في الريف وبالتالي التمديد في عمر حكم الاقطاع ، وتدعيم وتركيز سيطرة الطبقات الحاكمة والراسمال الاجنبي على الاقتصاد التونسي . وقد حدد الباهي الادغم ، في مؤتمر بنزرت المنعقد في ١٩٦٤ ، اهداف ما اسماه بسياسة الحكومة « الاشتراكية » بقوله :

« ان الهدف الاول لهذه السياسة هو تدعيم اركان دولتنا والعمل على استقرار النظام الذي ينبغي علينا ان نجعله منبع ثقة » .

ولا يمكننا ان نفهم شعار الاصلاح الزراعي في بداية الستينات ، الا اذا نظرنا اليه باعتباره ارضية مشتركة بين البرجوازية الكمبرادورية والاقطاع والامبريالية .

نتائج الاصلاح الزراعي :

١ ـ دعم طبقة الاقطاع :

فمنذ البداية ، وبالنسبة لطبقة الاقطاع ، فان الاصلاح

اقوالهم تدل عليهم

* في ٢٥ جويلية ١٩٥٤ ، كان بورقيبة قلقا شديد القلق من تطور ظاهرة الكفاح المسلح ، فقال ناصحا منداس فرانس ، وحاثا اياه على تقديم حل استعماري جديد للوجود الفرنسي في تونس : « عندما يتم تكوين حكومة تونسية فان العمل المسلح سيختنق ». وقد فهم منداس فرانس ذلك اذ اعلن بعد ٥ ايام فقط (في ٣٠ جويلية) منح تونس « الاستقلال الداخلي ».

* في ٤ اكتوبر ١٩٥٤ نددت حكومة بن عمار التي كانت تضم اربعة من حزب الدستور الهادي نويرة (رئيس الوزراء الحالي) ، صادق المقدم (رئيس مجلس الامة) ، المصمودي (وزير الخارجية منذ سنة) منجي سليم ، نددت باعمال جيش التحرير التونسي ووصفت كفاحه بانه نشاط ارهابي ، تخريبي .

في السياسة الخارجية :

* في سنة ١٩٥٨ ، عندما تدخلت اميركا في لبنان قال بورقيبة : « ان اميركا ليست بلدا استعماريا، وليست لها نوايا توسعية ، ولا وجود لاي وجه شبه بين التدخل الاميركي في لبنان ، والتدخل الروسي في هنغاريا » .

* لقد عرف بورقيبة بمدائه الشديد لحركات التحرر الوطنية الثورية ، فقد قمع كل تأييد لنضال الشعب الفيتنامي ، وله مقولة سيئة الصيت في هذا المجال :

« ان حكومة جنوب فيتنام والولايات المتحدة ، هم في حالة دفاع شرعي » .

* كما اجهض بورقيبة الثورة في تونس ، حاول اجهاضها في الجزائر . وقد خطب مرة منهما الثوار في الجزائر « بالتهور والعناد » عند رفضهم لمبدأ التسوية والمفاوضات مع فرنسا . وعندما اعلنت البلدان الاشتراكية دعمها للثورة الجزائرية ، في بداية الستينات ، اي في فترة المفاوضات بين ديغول وجناح من جبهة التحرير الوطني الجزائري ، رد بورقيبة قائلا : « لن نترك اي سلاحا شيوعيا يمر عبر تونس ».

* بعد ان بذل بورقيبة جهدا كبيرا في تعجيل المفاوضات بين ديغول وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبعد ان صرحت الجبهة : « انه لم يكن موضع بحث بين الجزائريين والتونسيين ان يتكلم بورقيبة باسم حكومة الجزائر المؤقتة او ان يتعهد باسمها في محادثاته المرتقبة مع الجنرال ديغول » رد بورقيبة في تصريح ادلى به لمجلة لاكسبريس قائلا : « لقد اشرت في حديث مع الرئيس ايزنهاور الى انه لو عرضت على الجزائر في عام ١٩٥٦ ، اي منذ ثلاث سنوات ، عروض أفضل بكثير مما يعرض اليوم لتوقفت حرب الجزائر منذ ذلك الحين » (!!!) .